حديث " حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ.. " روايةً ودرايةً

HADITH "TELL OTHERS THE STORIES OF BANI ISRAEL, FOR IT IS NOT SINFUL TO DO." *(Reporting and Knowing)*

Dr. Farid BOUDERBALA **الدكتور: فريد بودربالة**

University of Oran1 **جامعة وهران1**

abouismahil3@gmail.com

***Accepted*:**	**قُبل للنشر: 2018/10/12**	***Received*:**	**استلم: 2018/02/12**

ملخص:

يهدف البحث إلى محاولة كشف إشكال في التراث الإسلامي، وهو موقف الشرع من رواية الأخبار الإسرائيلية، حيث حدثت حملة شرسة عند بعض الأوساط العلمية على رواية هذه الأخبار بصفة عامة،-بحجة الدفاع عن الدين- متجاهلين أو متناسين أو مجانبين للصواب في فهم حديث النبي –صلى الله عليه وسلم: «.. **حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**.." فأراد الباحث أن يبين طرق هذا الحديث وشيئاً من فقهه، عسى أن يزيل ما يترتب على منكري تلك الأخبار بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: الأخبار؛ الإسرائيليات؛ رواية؛ دراية؛ لا حرج؛ حديث.

Abstract:

The research aims to reveal the forms of Islamic Heritage which is a Sharia position from the Israeli news story, where there has been a vicious campaign of some of the scientific novels about this news in general on the pretext of defending the

religion by neglecting and forgetting or insane in understanding the Prophet (be peace upon him) when he stated " tell about the Israelis ..."

The researcher tries to show the ways of the talk or something about its jurisprudence hoping to remove the deniers of such news in general.

Keywords : the stories of Bani Israel; reporting; knowing; not sinful; hadith.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

إن نقل الأخبار وأحاديث النّاس، تختلف أهميته حسب قيمة المنقول ومكانة صاحبه، ومن ثمَّ أسس علماء الحديث ما يعرف بعلم الإسناد ووضعوا قواعد صارمة في تتبع أحاديث رسول الله–صلى الله عليه وسلم– بغية نفي الكذب عنه –صلى الله عليه وسلم– و الاحتراز منه، قال المغيرة فيما سمعه عن رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».[1] وإن مما نقل في تراثنا من الأخبار ما يعرف ويطلق عليه بالإسرائيليات، وقد رأى كثير من المتأخرين والمعاصرين أن هذا الأمر من الأخطاء التاريخية بل يدل على الغفلة والسذاجة يقول محمد حسين الذهبي:" وعن غفلة وسذاجة، أو لمجرد الشغف بالقصص وما فيه من أعاجيب تستهوي العامة. أدخل بعض المفسرين في تفسير القرآن الكريم كثيراً من القصص الذي لا يقبل عقلاً ولا يصح نقلاً، وأسندوا ذلك–كذباً واختلاقاً– إلى بعض الصحابة، بل ربما رفعوه إلى رسول الله–صلى الله عليه وسلم–."[2] وقال في موضع آخر:" لا أكون مبالغا ولا متجاوزا حد الصّدق إن قلت: إنَّ كُتب التّفسير كلّها قد انزلق مؤلفوها إلى ذكر بعض الإسرائيليات، وإن كان ذلك يتفاوت قلة وكثرة، وتعقيبا عليها وسكوتا." [3]

وهذا يطرح جملة من الأسئلة والإشكالات هل نستطيع القول أن مستند رواة الأخبار الإسرائيلية هو قوله– رَسُول اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:"..**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**.."[4] ثم ما مدى صحته، وهل هو على ظاهره؟ ثم ما علة رواية هذه الأخبار؟ وهل منهج رد هذه الأخبار لمجرد عدم قبولها عقلاً، أو ثبوتها سندا؟ وهل صحيح أنها تنتقد لغرابتها وما فيها من الأعاجيب؟.

---

(1) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (1/ 1) برقم: 4.

(2) الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي. ص5.

(3) المرجع نفسه 95.

(4) سيأتي تخريجه بالتفصيل.

وسنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال التطرق إلى الحديث رواية ودراية الذي هو عمدة في الباب، وفي حقيقة الأمر كثير من الباحثين كتب حول الموضوع وألمَّ بشتاته ومن أبرز هذه البحوث ما يأتي:

الإسرائيليات في التفسير والحديث، الدكتور محمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة-القاهرة- ط:1990م.

الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، الناشر: مكتبة السنة.

الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، الدكتور رمزي نعناعة، نشر وتوزيع: دار القلم ودار الضياء، ط الأولى:1390هـ-1970م.

تفسير القرآن بالإسرائيليات-نظرة تقويمية- الدكتور مساعد بن سليمان الطيار، في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 14، ذو الحجة 1433هـ.

ولهذا السبب اقتصرت على جزئية مهمة وهي محور الاستشهاد بحديث الباب في رواية الأخبار الإسرائيلية، مع عدم اجتراء ما قيل إلا عند الضرورة أو الإشارة إليه، أما سبب اختيار هذا الموضوع هو ما ظهر من خلال الأوساط علمية -وخاصة المدرسة العقلية-، من تحذير شنيع حول هذه الأخبار الإسرائيلية، مع تحميل كافة المسؤولية لمن رواها ونشرها، خوفا زعموا أن تختلط بالشريعة السمحاء، وتجاوز الحد إلى التشكيك في عدالة بعض التابعين[1] ونبز بعض الصحابة بالغفلة[2]، وألقي اللوم على كل من أخبر وحدَّث عن بني إسرائيل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ فهد الرومي:"شنّ رجال هذه المدرسة حملة شعواء على الإسرائيليات وحذروا من الخوض فيها، ونعوا على المفسرين السابقين تناولهم لها وعدّوا هذا عليهم خطأ لا يغتفر..وكعادة رجال المدرسة-هذه-في مجاوزة حدّ الاعتدال المحمود إلى التطرف والإسراف، فإنهم تطرفوا في التحذير من هذه الإسرائيليات، وأدّى بهم هذا التطرف إلى تكذيب بعضها مع موافقتها لما صحّ من شريعتنا، بل وزادوا

(1) ومن ذلك ما قاله محمد رشيد رضا-رحمه الله وغفر له- عن كَعْب الْأَحْبَار، وَوَهَب بْن مُنَبِّهٍ حيث جاء في تفسيره ما نصه:" مَعَ أَنَّ قُدَمَاءَ رِجَالِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ اغْتَرُّوا بِهِمَا وَعَدَلُوهُمَا. فَكَيْفَ لَوْ تَبَيَّنَ لَهُ مَا تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ كَذِبِ كَعْبٍ وَوَهْبٍ." ينظر: تفسير المنار (1/ 10) وجاء في مواضع أخرى أعظم من ذلك.

(2) قال محمد رشيد رضا-رحمه الله وغفر له-:"وقد حققنا من قبل أن كعب الأحبار من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة لتقبل أقوالهم في الدين وتحمل على الرواية عن أنبياء بني إسرائيل ، وقد راجت دسيسته حتى **انخدع به بعض الصحابة ورووا عنه** ، وصاروا يتناقلون قوله بدون إسناده إليه.". ينظر: مجلة المنار (28/ 747).

على هذا بأن ردوا بعض الأحاديث التي توافقها وإن صحت وإن رواها البخاري ومسلم، ولم يقتصر الأمر على هذا بل تناولوا بعض الصحابة بالتجريح وشككوا في إيمان بعض التابعين الذين شهد لهم السلف الصالح بالعدالة..ونسبوا من وثقهم من علماء الحديث إلى الغفلة".[1]

وهذا يورد سؤالاً مهما للمدرسة العقلية كيف نوجه، قوله--صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:"..**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج..**"؟

والهدف من الدراسة ليس الإشادة بهذه الأخبار، كما أننا لا نختلف أن بعض هذه الأخبار تخالف صريح الرسالة، ولا بد أن تنبذ وتطرح من التراث، مع تبين مخالفتها للشريعة، لكن نريد تحقيق المناط في المأذون في روايته وما غاية رواته هل للاعتبار أو الاستشهاد؟.

كما ننوه أن دراستنا تعالج قضية رواية الأخبار الإسرائيلية وبيان أنه لا يترتب عليها حكما شرعيا، ولا نتطرق إلى نقطة تفسير القرآن بالإسرائيليات أو الإشادة بها، لكن نتطرق إلى النتيجة التي حصلت في تقويض هذه الإسرائيليات والتشنيع بصفة عامة على من رواها، وإن لم يكن مقصوده أن يفسر بها القرآن[2].

وانتهجت الخطة الآتية: قسمت البحث إلى تمهيد ومبحثين:

تمهيد: وفيه تعريف بالإسرائيليات وبيان أقسامها.

المبحث الأول: حديث "..حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج.." رواية. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث: من طريق جَابِر بن عبد الله.

المطلب الثاني: تخريج الحديث: من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

المطلب الثالث: تخريج الحديث: من طريق أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

المطلب الرابع: تخريج الحديث: من طريق أَبِي هُرَيْرَةَ.

المبحث الثاني: حديث" حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ" دراية. وفيه أربعة مطالب:

---

(1) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، تأليف فهد بن عبد الرحمان بن سليمان الرومي، ص313.

(2) وهذه القضية تطرق إليها الدكتور مساعد بن سليمان الطيار، في مقاله بعنوان" تفسير القرآن بالإسرائيليات-نظرة تقويمية- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 14، ذو الحجة 1433هـ.

المطلب الأول:علة الفرق بين الحديث عَن بني إِسْرَائِيل و بَين مَا يحدث عَنهُ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

المطلب الثاني: جواز الحديث عن بَنِي إِسْرَائِيلَ مطلقا وإن لم يعرف صحة السند.

المطلب الثالث: جواز رواية الغرائب والأعاجيب عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

المطلب الرابع: الجمع بين حديث«حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» وما يعارضه.

تمهيد: تعريف بالإسرائيليات وبيان أقسامها.

تعريف مصطلح الإسرائيليات:

يقول محمد حسين الذهبي:" لفظ الإسرائيليات كما هو ظاهر جمع مفرده إسرائيلية وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي؛ ولفظ الإسرائيليات وان كان يدل بظاهره على القصص التي تروى أصلا عن مصادر يهودية يستعمله علماء التفسير والحديث ويطلقونه على ما هو أوسع واشمل من القصص اليهودي فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في اصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما.

بل توسع بعض المفسرين والمحدثين فعدوا من الإسرائيليات ما دسه أعداء الإسلام من اليهود وغيرهم على التفسير والحديث من أخبار لا اصل لها.

وإنما أطلق علماء التفسير والحديث لفظ الإسرائيليات على ذلك من باب التغليب للون اليهودي على غيره، لان غالب ما يروى من هذه الخرافات والأباطيل يرجع في أصله إلى مصدر يهودي".[1]

أقسام الإسرائيليات:

لعل أقدم من نقل عنه تقسيم الإسرائيليات هو ابن تيمية حيث قال في مقدمة أصول التفسير:" ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

(1) ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور محمد حسين الذهبي -بتصرف- ص13.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته؛ لما تقدم.".[1]

وهذا التقسيم شاع في الأوساط العلمية وانتهجه كثير من الباحثين، على أنه تقسيم منطقي صحيح، لكن بعض الباحثين كحسين الذهبي وتلميذه رمزي نعناعة ذكروا اعتبارات أخرى من بينها: تقسيمٌ على أساس صحة السند أو ضعفه، وهذا فيه نظر، لما سيأتي.[2]

والقسم الثالث: ما هو مسكوت عنه، نجد كثيرا من المتأخرين يرده بشدة ويشنع على رواته، لمجرد زيادات يراها غير مقبولة عقلا، أو فيها ما يستغرب، وينسى أن أصلها ثابت، ولعله يرد ويسفه من يرويها، والسبب في نظري أنه يلحق القسم المسكوت عنه بالمردود، وفي الحقيقة لا وجود عند هؤلاء منهج يفرق بين الأمرين، ولعلي أضرب مثالاً على ذلك؛ ما أورده الأستاذ محمد رشيد رضا في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ **فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ**﴾ [الأعراف: 107] حيث قال:"وَفِي التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ رِوَايَاتٌ فِي صِفَةِ الثُّعْبَانِ الَّذِينَ تَحَوَّلَتْ إِلَيْهِ عَصَا مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَفِي تَأْثِيرِهِ لَدَى فِرْعَوْنَ مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي لَا يَصِحُّ لَهَا سَنَدٌ، وَلَا يُوثَقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ، وَمِنْهَا قَوْلُ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: إِنَّ الْعَصَا لَمَّا صَارَتْ ثُعْبَانًا حَمَلَتْ عَلَى النَّاسِ فَانْهَزَمُوا مِنْهَا فَمَاتَ مِنْهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَقَامَ فِرْعَوْنُ مُنْهَزِمًا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ غَرَابَةٌ فِي سِيَاقِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ اهـ.

وَقَدِ اقْتَصَرْتُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِأَقُولَ: إِنَّنِي أُرَجِّحُ تَضْعِيفَ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ لِوَهْبٍ عَلَى تَوْثِيقِ الْجُمْهُورِ لَهُ، بَلْ أَنَا أَسْوَأُ فِيهِ ظَنًّا عَلَى مَا رُوِيَ مِنْ كَثْرَةِ عِبَادَتِهِ، وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّهُ كَانَ لَهُ ضِلْعٌ مَعَ قَوْمِهِ الْفُرْسِ الَّذِينَ كَانُوا يَكِيدُونَ لِلْإِسْلَامِ وَلِلْعَرَبِ، وَيَدُسُّونَ لَهُمْ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ.".[3]

---

(1) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 42).

(2) ينظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور محمد حسين الذهبي ،ص35؛ الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، للدكتور رمزي نعناعة، ص76.

(3) تفسير المنار (9/ 40).

نلاحظ أن أصل القصة ثابت كون أن موسى ألقى العصا فأصبحت ثعبان مبين، أما الزيادات من صفة الثعبان وما حدث جراء هذه الحادثة فهو لا يهمنا في ديننا، حيث متى نقول هذا الخبر مخالف لشريعتنا؟ ولنا الحق في التشنيع عليه؛ هو لو أن مثلاً: جاء في الخبر الإسرائيلي أن موسى ألقى حجراً فإذا هي ثعبان مبين، أو أن موسى مثلاً: ألقى العصا فأصبحت طائر أو وحش أو أي شيء غير الثعبان، فهنا لنا الحق أن نرد هذا الخبر برمته لما يخالف شرعنا، أما لمجرد زيادات ينتهي بنا إلى التشكيك في الثقات، ورميهم بالدسيسة والعداوة، من غير بيّنة واضحة، فهذا منهج خطير، ولذالك أئمة التفسير لم يرو حرج في إيراد اختلاف بني إسرائيل من أي نوع شجرة هذه العصا، ما دام هي من عصا، وفي اختلاف البَعض الذي ضرب به موسى من البقرة ما دام الحال أنها بقرة، وهذه الأمور لا علاقة لها بالتشريع فهي مجرد أقاويل، أما الحق فقد نصب الله لنا فيه دليلاً؛ قال ابن تيمية:" وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرا. ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعدتهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه الله في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، **ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز**".[1]

المبحث الثاني:حديث "..حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج.." رواية[2].

هذا الحديث رواه جمع من الصحابة بطرق متعددة وهي كالتالي:

المطلب الأول: تخريج الحديث: من طريق جَابِر بن عبد الله.[3]

(1) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 42).

(2) ملاحظة: في التخريج اعتمدنا على أقدم من ثبتت عنه الرواية من خلال الوفيات.

(3) جابر هو: ابن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة، الإمام الكبير، المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، الأنصاري الخزرجي السلمي المدني الفقيه.من أهل بيعة الرضوان، وكان آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتا. مات جابر بن عبد الله سنة ثمان وسبعين، وهو ابن أربع وتسعين سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (3/ 189)برقم:38-بتصرف-

أخرج وكيع في كتاب الزهد، تحت: "بَابُ الْحَدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ"، برقم:56. قال: حَدَّثَنَا رَبِيعُ بْنُ سَعْدٍ مَوْلًى كَانَ لِلْجُعْفِيِّينَ عَنِ ابْنِ سَابِطٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" **تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِنَّهُ كَانَ فِيهِمُ الْأَعَاجِيبُ** " ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُ، قَالَ: خَرَجَتْ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حَتَّى أَتَوْا مَقْبَرَةً مِنْ مَقَابِرِهِمْ، فَقَالُوا: لَوْ صَلَّيْنَا وَدَعَوْنَا اللَّهَ، فَأَخْرَجَ لَنَا رَجُلًا مِمَّنْ قَدْ مَاتَ، نُسَائِلُهُ عَنِ الْمَوْتِ، فَفَعَلُوا، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذَا اطَّلَعَ رَجُلٌ رَأْسَهُ مِنْ قَبْرٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَابِرِ، خِلَاسِيٌّ بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَثَرُ السُّجُودِ، فَقَالَ: يَا هَؤُلَاءِ مَا أَرَدْتُمْ، إِنِّي لَقَدْ مِتُّ مُذْ مِائَةِ عَامٍ، فَمَا سَكَنَتْ عَنِّي حَرَارَةُ الْمَوْتِ حَتَّى كَانَ الْآنَ، فَادْعُوا اللَّهَ يُعِدْنِي كَمَا كُنْتُ.

وأخرجه من طريق وكيع كل من بن أبي شيبة في الأدب دون القصة برقم:206؛ وأخرجه أيضا في مصنفه، برقم: 26486 مختصراً وبدون "ولا حرج" و أحمد بن حنبل في كتاب الزهد برقم:88 ؛ و عبد بن حميد في "المنتخب" برقم: 1154 ؛ عن ابن أبي شيبة به ؛ وأخرجه بن أبي الدنيا في كتابه: "من عاش بعد الموت" برقم: 58 ؛ وتابع فيه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وكيع؛ وأخرجه أيضاً أبو داود السجستاني في كتاب البعث برقم:5 ؛ و أبو الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين برقم:18؛ وأبو القاسم تمام الرازي الدمشقي في فوائده برقم: 229؛ وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب مختصراً دون القصة برقم: 17؛ 18.

الحكم على الحديث: ضعفه مصطفى العدوي في تحقيقه المنتخب من مسند عبد بن حميد، (2/ 209) برقم: 1154. قال: ضعيف: في إسناده الربيع بن سعد وهو مجهول: ترجمته في "الميزان" "1/ 40"، وكذلك عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من جابر.

قلت: أما الربيع بن سعد وقيل سعيد الجعفي الكوفي جاء في سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين برقم:875، سألت يحيى عن الربيع بن سعد الذي روى عن ابن سابط، عن جابر، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–: «حدثوا عن بني إسرائيل» ، فقال: "الربيع بن سعد كوفي ثقة" كذا ورد في تاريخ ابن معين برواية الدوري برقم: 2216 وأورده ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات برقم: 354 ، كذا ابن حبان في الثقات برقم: 7800؛ أما مقاله الذهبي عنه في ميزان الاعتدال برقم:2737 لا يكاد يعرف. قلت: تبعه في ذلك ابن حجر في لسان الميزان برقم: 1823 وأورد الذهبي نفسه قول أَبي حَاتِمٍ: لا بَأْسَ بِهِ في تاريخ الإسلام برقم: 133 ؛ ولعله أراد بقوله لا يكاد يعرف مع الكبار أو

بكثرة الرواية– والله أعلم– وإلاّ فهو ثقة كما مر معنا، ولهذا الأمر قال أبو إسحاق الحويني في هذا الصدد: فلا أدري على أيِّ وجهٍ قال الذهبيّ في "الميزان": "لا يكادُ يُعرف".[1]

أما العلة الثانية التي ذكرها العدوي بأن عبد الرحمن بن سابط لم يسمع من جابر.

أولاً: في الأصح اسمه عَبد الرَّحمَن بْنُ عَبد اللهِ بْنِ سابِط، الجُمَحِيّ، المكِّيّ.

ثانيا: قضية عدم السماع من جابر ليس براجح، حيث مقاله هو مذهب يَحْيَى بْن مَعِينٍ كما ذكره ابن أبي حاتم في المراسيل برقم: 459 ؛ إلاّ أنَّ البخاري في تاريخه رقم: 985 قال: سَمِعَ جَابِرًا.

وأثبت له السماع بن أبي حاتم كما في جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصلاح الدين أبو سعيد العلائي برقم: 428. وهو الأقرب إلى الصواب حيث أن ابن سابط كان من تلاميذ ابن عبّاس–رضي الله عنهما– ومعلوم أن جابر بن عبد الله –رضي الله عنه– مات بعد ابن عبّاس بسنتين– رضي الله عنه–. فهو أدرك صغار الصحابة دون الكبار ولذلك ورد عن الدَّارَقُطْنِيّ في «العلل» برقم:72 قوله: لم يدرك أبا بكر.اهـ

درجة الحديث: الحديث أورده أبو الحسن الهيثمي بسنده برقم: 919 وقال: رَوَاهُ الْبَزَّارُ عَنْ شَيْخِهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي وَكِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ أَعْرِفْهُمَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. قلت: أخرجه أيضاً زين الدين بن رجب الحنبلي في أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور (ص: 70) تحت فصل: الميت يجد ألم الموت ما دام في قبره. وقال: هذا إسناد جيد والربيع هذا كوفي ثقة قاله ابن معين. إلاّ أنه جعل تمام القصة من قول عبد الرحمن بن سابط.

قلت وقد صحح الحديث الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم: 2926 وقال فيما يخص الانقطاع رواه ابن أبي داود في " البعث " (30 / 5) وفيه تصريح ابن سابط بالتحديث، **فصح الحديث واتصل الإسناد والحمد لله**.

المطلب الثاني: تخريج الحديث: من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.[2]

---

(1) نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، الناشر: دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م. (1/ 589).

(2) عبد الله بن عمرو بن العاص ابن وائل بن هاشم بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي بن غالب. الإمام الحبر العابد، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن صاحبه، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن.وقيل: أبو نصير القرشي السهمي.وأمه هي رائطة بنت الحجاج بن منبه السهمية.مات رحمه الله سنة ثلاث وستين وقيل خمس وستين. سير أعلام النبلاء (3/ 79) برقم:17–بتصرف–

روى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه برقم: 10157؛ وبرقم: 19210؛ وفي تفسيره برقم: 782. قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْن عَمْرٍو، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، **وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ كَذْبَةً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

أخرجه **البخاري في صحيحه** برقم: 3461 ؛ **ومسلم** في التمييز[1] ،برقم:2 ؛ وأخرجه أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي في كتاب العلم، برقم:45 وقال الألباني: صحيح ؛ و ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: 26487 وفي الأدب، برقم: 207 مختصراً على قوله: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ». وأخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم: 6486 ؛ و برقم:6888 ؛ و برقم: 7006؛ والدارمي في سننه ، برقم: 559. ؛ وابن الفرات في جزء من عواليه انتقاء الذهبي، برقم:10 ؛ والترمذي في سننه، برقم: 2669 وقال: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وأبو يعلى الموصلي في مسنده، برقم: 1209. وأبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم: 133 وبرقم: 134 وبرقم: 398، و في شرح معاني الآثار، برقم: 6021؛ و ابن حذلم في "جزءه من حديث الأوزاعي" برقم: 12؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه، برقم: 6256. والطبراني في"طرق حديث من كذب علي متعمدا"، برقم: 60 وفي مسند الشاميين، برقم: 218؛ وفي المعجم الصغير ، برقم: 462؛ وفي المعجم الكبير ، برقم: 14546؛ وابن المقرئ في معجمه، برقم: 858؛ و أَبُو القَاسِمِ الجَوْهَرِيُّ المالكي في مسند الموطأ ، برقم: 24؛ و أبو نعيم الأصبهاني في مسنده المستخرج ، برقم:8 وفي حلية الأولياء (6/ 78)؛ والقضاعي في مسند الشهاب، برقم: 662؛ و البيهقي في الآداب، برقم: 864 ؛ وفي معرفة السنن والآثار، برقم: 143 ؛ و ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ، برقم: 1483؛ وعبد الخالق بن أسد الحنفي في المعجم ،برقم: 107؛ وابن المقير في جزء من أحاديثه عن شيوخه ، برقم: 1378.

درجة الحديث: صحيح. لأن من رواته البخاري في صحيحه.

(1) نسب بعض الأفاضل هذا الحديث إلى مسلم دون تقييد، ولكن الأصح أن الحديث في كتابه التمييز دون صحيحه كما يتوهم البعض- فليتنبه لهذا-.

المطلب الثالث: تخريج الحديث: من طريق أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[1].

قال ابن أبي شيبة حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**».

رواه ابن أبي شيبة في الأدب، برقم:208؛ وفي مصنفه ، برقم: 26488 ؛ وأحمد في مسنده، برقم: 11424،وفيه زيادة" حَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ " و برقم: 11536 ؛ **ومسلم** في التمييز ، برقم: 3؛ بلفظ "حدثوا عني وَلَا حرج وَحَدثُوا عَن بني إسرائيل وَلَا حرج". ورواه في **صحيحه**، برقم: 3004 بنفس السند وليس فيه "حَدثُوا عَن بني إسرائيل وَلَا حرج" قلت لفظ الحديث:" لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ – قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ – مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " والحديث رواه البزار في مسنده ،برقم: 8763 وقال بعد إيراده الحديث من طريق أبي هريرة: وهذا الحديث رواه همام، عَن زَيد بْنِ أَسْلَمَ، عَن عَطاء بْنِ يسار، عَن أَبِي سَعِيد، عَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم وعبد الرحمن بن زيد قد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره التي رواها، وَإِنَّما ذكرنا حديثه لنبين أنه خالف هماما وأنه ليس بحجة فيما يتفرد به. ورواه النسائي في السنن الكبرى ، برقم: 5817 ؛ وأبو يعلى الموصلي في مسنده ، برقم:1209 وقال محققه: إسناده صحيح؛ والطبراني في كتابه: "طرق حديث من كذب علي متعمدا"، برقم: 84؛ والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ، برقم: 724؛ وأورده أبو الحسن الهيثمي في غاية المقصد في زوائد المسند، برقم :215 وفيه زيادة " فَإِنَّكُمْ لا تَحَدَّثُوا عَنْهُمْ بِشَيءٍ إِلاَّ وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبَ مِنْهُ".

قلت: وأورده في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، برقم: 672 وقال: رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

درجة الحديث: الإسناد الذي ذكره ابن أبي شيبة، **صحيح وهو على شرط الشيخين**؛ فعفّان هو: عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أخرج له السّتّة[2].

---

(1) أبو سعيد الخدري هو: الإمام المجاهد، مفتي المدينة، سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة بن عبيد بن الابجر بن عوف بن الحارث بن الخزرج. قال الواقدي وجماعة: مات سنة أربع وسبعين. سير أعلام النبلاء (3/ 168)برقم:28 –بتصرف–.

(2) ينظر: تقريب التهذيب (ص: 393)برقم: 4625.

وهمام هو: همام بن يحي بن دينار العوذي، أخرج له السّتّة[1].

وزيد بن أسلم هو: زيد بن أسلم القرشي العدوى، أخرج له السّتّة[2]؛ وعطاء هو: عطاء بن يسار الهلالي، أخرج له السّتّة[3].

المطلب الرابع: تخريج الحديث: من طريق أَبِي هُرَيْرَةَ[4].

رواه الإمام الشافعي في مسنده – ترتيب سنجر، برقم:1811 ، فقال: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « **حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلا تَكْذِبُوا عَلَيَّ**».

ورواه الْحُمَيْدِيُّ في مسنده، برقم: 1199 بنفس الطريق؛ ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، رقم: 26485 ؛ وفي الأدب، برقم: 205 في بَابُ مَا جَاءَ فِي عَدَمِ الْحَرَجِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ ورواه أحمد في مسنده /ط–الرسالة ، برقم: 10130؛ و برقم: 10529 وفيه زيادة " بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً، فَأُعْيِيَ فَرَكِبَهَا، فَالْتَفَتَتْ إِلَيْهِ " فَذَكَرَ الحديث؛. وبرقم: 11092، لكن بلفظ آخر وفيه قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَتَحَدَّثُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: " نَعَمْ، تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، فَإِنَّكُمْ لَا تَحَدَّثُونَ عَنْهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبَ مِنْهُ ".

وفي حديث هشام بن عمار ، رقم: 101 وفيه "قصة البقرة" ؛ ورواه أبو داود في سننه ، برقم: 3662 من طريق ابن أبي شيبة ؛ وأبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار ، برقم: 135؛ وابن الأعرابي في معجمه ،برقم: 27 وفيه قصة " بَقَرَةً"؛ وابن حبان في صحيحه، برقم: 6254، تحت **ذِكْرُ الْإِبَاحَةِ لِلْمَرْءِ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَخْبَارِهِمْ** ؛ ورواه أبو طاهر المخَلِّص في المخلصيات ،برقم: 1333 ؛ وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب ، رقم: 1؛ وبرقم: 2 ؛

(1) ينظر: المرجع نفسه (ص: 574) برقم: 7319.

(2) ينظر: المرجع نفسه (ص: 222) برقم: 2117.

(3) ينظر: المرجع نفسه (ص: 392) برقم: 4605.

(4) أبو هريرة هو: الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو هريرة الدوسي اليماني.سيد الحفاظ الأثبات.اختلف في اسمه على أقوال جمة ؛ أرجحها: عبد الرحمن بن صخر. مات سنة تسع وخمسون. سير أعلام النبلاء (2/ 578) برقم:126 –بتصرف–.

وبرقم: 4 ؛ وللالكائي في كرامات الأولياء ، برقم: 36 وفيه قصة البقرة ؛ و البيهقي في معرفة السنن والآثار، برقم: 145 ؛ وأورده أبو الحسن الهيثمي في موارد الظمآن ، برقم: 109؛ وفي مجمع الزوائد ، برقم: 673 وقال: رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

درجة الحديث: الإسناد الذي ذكره الشافعي قال عنه ابن الأثير في كتابه الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعِي(5/ 565):" هذا **حديث حسن**". وذلك من أجل محمد بن عمرو بن علقمة الذي اختلف في الاحتجاج به.

وبعد هذا التخريج المستفيض من أئمة الحديث، يتبين أن هذا الحديث كان معروفا مشهورا في أوساط الصحابة وأنّه استفاض في القرون الأولى وتناقله كثير من كبار أئمة الحديث وصححوه ولله الحمد.

المبحث الثاني: حديث" حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ولاَ حَرَجَ" دراية.

قبل شرح حديث حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج نعرض الأحاديث التي ذكرناها في التخريج باختصار وهي كالتالي:

1- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِنَّهُ كَانَ فِيهِمُ الْأَعَاجِيبُ** ».[1] ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُ، (القصة).

2- عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، **وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ كَذْبَةً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».[2]

3- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**».[3]

4- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلا تَكْذِبُوا عَلَيَّ**».[1] وهناك بعض الزيادات المفيدة نذكرها عند الحاجة.

---

(1) أخرج وكيع في كتاب الزهد، تحت: "بَابُ الْحَدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ"، برقم:56. وغيره كما مضى.

(2) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه برقم: 10157؛ وبرقم: 19210؛ وفي تفسيره برقم: 782. وغيره كما مضى.

(3) رواه ابن أبي شيبة في الأدب، برقم:208؛ وفي مصنفه ، برقم: 26488. وغيره كما مضى.

المطلب الأول: علة الفرق بين الحديث عَن بني إِسْرَائِيل و بَين مَا يحدث عَنهُ–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–.

لقد ورد في حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: قَوله: – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ كَذْبَةً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».(2) وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلا تَكْذِبُوا عَلَيَّ**».(3)

وقد يتساءل السائل عن الفرق بَين مَا يحدث عَنهُ–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَبَين مَا يحدث عَن بني إِسْرَائِيل، ثم قد يرى البعض أن الأصل أن يشجّع النّبيّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– الرواية عنه حتّى ينتشر دين الإسلام ويُنتفع به، ويضيق ويقيِّد الرواية عَن بني إِسْرَائِيل حتّى لا تختلط وتعكر صفاء الإسلام. وجواب ذلك في بيان العلة التي يقع بها التفريق بين الأمرين.

إن أحسن شرح وتعليل في رفع الحرج في رواية أخبار بني إسرائيل والتشدد في رواية الأخبار عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ذكره الإمام الشَّافِعِي بقوله:" هَذَا أَشَدُّ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي تَخْرِيجِ الرِّوَايَةِ عَمَّنْ لَا يُوثَقُ بِخَبَرِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْلُومٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُبِيحُ اخْتِلَاقَ الْكَذِبِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ فَلَمَّا فَرَّقَ بَيْنَ الْحَدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَيْنَ الْحَدِيثِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْتَمِلْ **إِلَّا أَنَّهُ أَبَاحَ الْحَدِيثَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ** وَأَنَّهُ مَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ شَيْئًا جَازَ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ عَنْ كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ **كَائِنًا مَنْ كَانَ** وَأَنْ يُخْبِرَ عَنْهُمْ بِمَا بَلَغَهُ لِأَنَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمْ مَا يَقْدَحُ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا يُوجِبُ فِيهَا حُكْمًا وَقَدْ كَانَتْ فِيهِمُ الْأَعَاجِيبُ** فَهِيَ الَّتِي يُحَدَّثُ بِهَا عَنْهُمْ لَا شَيْءَ مِنْ أُمُورِ الدِّيَانَةِ وَهَذَا **الْوَجْهُ الْمُبَاحُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ هُوَ الْمَحْظُورُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إِلَّا عَمَّنْ يَثِقُ بِخَبَرِهِ وَيَرْضَى دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ **لِأَنَّهَا دِيَانَةٌ**."(4)

قال الإمام أحمد" حدثوا عَن بني إِسْرَائِيل وَلَا حرج فَفرق بَين مَا يحدث عَنهُ وَبَين مَا يحدث عَن بني إِسْرَائِيل فَقَالَ حدثوا عَن بني إِسْرَائِيل وَلَا حرج **فَإِنَّهُ كَانَت فيهم الْأَعَاجِيب فَيكون الرجل يحدث عَن بني إِسْرَائِيل وَهُوَ يرى أَنه لَيْسَ**

(1) رواه الإمام الشافعي في مسنده – ترتيب سنجر، برقم:1811 . وغيره كما مضى.
(2) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه برقم: 10157؛ وبرقم: 19210؛ وفي تفسيره برقم: 782. وغيره كما مضى.
(3) رواه الإمام الشافعي في مسنده – ترتيب سنجر، برقم:1811 . وغيره كما مضى.
(4) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1/ 43/42).

كَذَلِك فَلَا بَأْس أَن يحدث بِهِ وَلَا يحدث عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إِلَّا مَا يرى أَنه صدق".[1] والإمام أحمد لا يقصد بكلامه:"وَهُوَ يرى أَنه لَيْسَ كَذَلِك" مما يخالف شرعنا فيما ورد عنهم، فإن ذلك مقطوع بكذبه، وإنما مراده عن ما هو مسكوت عنه وشك الراوي في صحته ومع ذلك يجوز التحدث به.

إِنَّهُ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لَا يُبِيحُ اخْتِلَاقَ الْكَذِبِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ، ولكن والله أعلم وقوع الكذب في أخبارهم خاصة فيما رووه من الأعاجيب ليس له ضرر ولا أثر في شريعتنا فأخبارهم للعبرة فقط، سواء أكانت صدق أو كذب.

المطلب الثاني: جواز الحديث عن بَنِي إِسْرَائِيلَ مطلقا وإن لم يعرف صحة السند.

جواز الحديث عن بَنِي إِسْرَائِيلَ مطلقا لكل أحد بما بلغه؛ بما لا يخالف صريح الشريعة. قال الإمام الشَّافِعِي:" إباحة الْحَدِيثَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ وَأَنَّهُ مَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ شَيْئًا جَازَ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ عَنْ كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ **كَائِنًا مَنْ كَانَ وَأَنْ يُخْبِرَ عَنْهُمْ بِمَا بَلَغَهُ**".[2] وهذا على خلاف الرواية عن النّبيّ–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وقد ذكر الإمام الشَّافِعِي في تمام كلامه علتين هما:"

1– **لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمْ مَا يَقْدَحُ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا يُوجِبُ فِيهَا حُكْمًا**[3]: لأنه ما دام تلك الأخبار لا علاقة لها بما مَا يَقْدَحُ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا يُوجِبُ فِيهَا حُكْمًا فلا داعي للخوف وحتّى وإن كان في أصلها مكذوب، فهي مجرد قصص للعبرة، شأنها شأن القصص التي تروى من أجل الاعتبار فقط.

2– **الْوَجْهُ الْمُبَاحُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ هُوَ الْمَحْظُورُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– إِلَّا عَمَّنْ يَثِقُ بِخَبَرِهِ وَيَرْضَى دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ **لِأَنَّهَا دِيَانَةٌ**.[4] : لأن كلامه –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يترتب عنه أحكام شرعية، إما إعتقادية أو تكليفية أو وضعية، وهذا لابد له من التثبت والاحتراز.

---

(1) ينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (1/ 369).
(2) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1/ 42).
(3) ينظر: المرجع نفسه (1/ 42).
(4) ينظر: المرجع نفسه (1/ 42).

ولأنه يستحيل معرفة صحة الأخبار عن بني إسرائيل لأن الإسناد متعذر.قال الإمام الخطابي: " ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم على معنى البلاغ وإن **لم يتحقق صحة ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنه أمر قد تعذر في إخبارهم لبعد المسافة وطول المدة ووقوع الفترة بين زماني النبوة**. وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي صلى الله عليه وسلم إلاّ بنقل الإسناد والتثبت فيه".[1]

فكثير ممن انتقد الإسرائيليات وعابها من هذه الجهة، بدأ يطبق عليها قواعد أهل الجرح والتعديل كما تطبق على السّنّة النبويّة، فلا ربما تكلم المشتغل بنقد الأخبار عن عدالة فلان، ونسيّ أن يتكلم عن عدالة عشرات، بل مئات من رجال بني إسرائيل ممن تناقلوا الخبر، وقد يتكلم المتكلم عن علة انقطاع وينسى أن يتكلم عن سلسلة انقطاع بين الخبر والمخبر عنه.

يقول الإمام ابن الأثير مقررا لهذه المبدأ:" .. حدثوا عنهم ولا حرج عليكم، أجازه أن يحدث عنهم بما لم يفهم ولم يصح أو سمع عنهم، وإنما أراد الإذن في حكاية ما سمع عنهم مما **تناقله الرواة وحكاه الناس ودار بين العلماء والمؤرخين**، لا اختلاق الكذب عليهم واختراع أشياء لم تسمع عنهم، فإن ذلك إذن في صريح الكذب، والأول إن كان صحيحًا فقد حدث الراوي بما سمع، وإن كان كذبًا فالعهدة فيه على من اختلقه أو وضعه لا على من رواه وحدث به، ولأن بني إسرائيل كان فيهم من الأحوال العجيبة والآثار الغريبة، التي قلما كانت في غيرهم من الأمم الخالية والقرون الماضية وما لقي منهم أنبياؤهم وعلماؤهم، وما كان فيهم من الجرأة والإقدام على سؤال أنبيائهم والطلب منهم، ويكفي ما كان منهم في زمن موسى–عليه الصلاة والسلام– من المعجزات والكرامات وإجابة الملتمسات، وكل ما يحكيه المحدث عنهم من الأمور الغريبة، فإنها بمكانة من جواز وقوع مثلها منهم، **ولأن زمان بني إسرائيل بعيد، والرواية عنهم بأخبرنا وحدثنا فلان عن فلان متعذرة، فقال: حدثوا عنهم بما سمعتموه على سبيل البلاغ لا سبيل الإسناد**، بخلاف الحديث عن النّبيّ–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، ويدل على ذلك قوله عن نفسه: "ولا تكذبوا علي" ومعلوم أن الكذب على بني إسرائيل غير جائز بحال، وإنما أراد بقوله: "ولا تكذبوا علي" إعلامًا أن الكذب حرام ولا سيما على النّبيّ–صَلَّى اللَّهُ

(1) ينظر: معالم السنن (4/ 187).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وأن الحديث عني إنما أذنت فيما كان منه صدقًا وصحيحًا لا فيما كان منه كذبًا وباطلاً، فما أحسن تفهيمه، وألطف توفيقه، وأشرف مواقع خطابه-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-".[1]

وقال أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد: " أباح التحدث عنهم بما يذكر أنه كان فيهم من العجائب **وإن لم يأت ذلك بنقل العدل من العدل إذا كان من الكلام الذي لا يدفعه العقل؛ إذ ليس تحته حكم فيلزم التثبت** في رواته وبالله التوفيق."[2]

وقوله:" إذ ليس تحته حكم فيلزم التثبت"، علة وجيهة حيث نقل الأخبار عن بني إسرائيل لا يخص أحكام الشرع، لأن شرعنا تام ولله الحمد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، فالأمر متعلق بمجرد القصص التي تحمل بعض العبر والأعاجيب التي لم تحدث في أمة النّبيّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. قال الإمام المناوي:" (وحدثوا عن بني إسرائيل) بما بلغكم عنهم مما وقع لهم من الأعاجيب وإن استحال مثلها في هذه الأمة كنزول النار من السماء لأكل القربان **ولو كان بلا سند لتعذر الاتصال في التحديث عنهم لبعد الزمان بخلاف الأحكام المحمدية".[3]**

وهذه الحقيقة تنبه لها ابن تيمية عند حديثه عن الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل. فقال: "إذ العلم إما نقل مصدق وإما استدلال محقق، والمنقول إما عن المعصوم وإما عن غير المعصوم، والمقصود بأن جنس المنقول سواء كان عن المعصوم أو غير المعصوم، وهذا هو النوع الأول منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه. وهذا القسم الثاني من المنقول؛ وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه عامته مما لا فائدة فيه، فالكلام فيه من فضول الكلام".[4] فابن تيمية لم ينتقد لأخبار من جهة السند لأنه أمر متعذر، وإنما منهجه في الانتقاد قائم على أساس النظر في الخبر هل هو مخالف الشريعة؟ وهذا موضع اتفاق.

(1) ينظر: الشافي في شرح مسند الشافعي (5/ 565/566).
(2) ينظر: البيان والتحصيل (17/ 525).
(3) ينظر: فيض القدير (3/ ص:206/207).
(4) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 20).

إن الذين انتهجوا في نقدهم الأخبار، بالاعتماد على نقد الإسناد منهج غير سديد، لأن عهد الخبر قديم في كثير من الأحيان، ولا سبيل لمعرفة السند إلى قائله، وإنما هو عن طريق البلاغ.

المطلب الثالث: جواز رواية الغرائب و الأعاجيب عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

الأخبار الإسرائيلية التي لا تَقْدَحُ فِي الشَّرِيعَةِ وَلَا تجِبُ فِيهَا حُكْمًا، يجوز روايتها وإن كان فيها الأعاجيب والغرائب وما لا يقبله العقل.

وقد أوضحت الأحاديث ذلك بقوله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: «تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ **فَإِنَّهُ كَانَ فِيهِمُ الْأَعَاجِيبُ** ».[1] وفي رواية. قَالَ–أي الصحابة– فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَتَحَدَّثُ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ « نَعَمْ تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ فَإِنَّكُمْ لاَ تَحَدَّثُونَ عَنْهُمْ بِشَيءٍ **إِلاَّ وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبَ مِنْهُ** ».[2] وقد بيّن بعض الشراح هذا الأمر ، كقول الإمام الشَّافِعي:" **وَقَدْ كَانَتْ فِيهِمُ الْأَعَاجِيبُ** فَهِيَ الَّتِي يُحَدَّثُ بِهَا عَنْهُمْ لَا شَيْءَ مِنْ أُمُورِ الدِّيَانَةِ "[3]

وقول الإمام ابن الأثير:" ولأن بني إسرائيل **كان فيهم من الأحوال العجيبة والآثار الغريبة**، التي قلما كانت في غيرهم من الأمم الخالية والقرون الماضية ... وكل ما يحكيه المحدث عنهم من الأمور الغريبة، **فإنها بمكانة من جواز وقوع مثلها منهم**".[4] وقول الإمام المناوي:" وحدثوا عن بني إسرائيل بما بلغكم عنهم مما وقع لهم من الأعاجيب وإن استحال مثلها في هذه الأمة ".[5]

ولذلك من انتقد الإسرائيليات من جهة غرابتها مما لا يخالف شريعتنا هو أمر غير وجيه، لأن ما أذن في روايتها إلاّ من جهة ما فيها من العجائب والغرائب التي كانت تقع لبني إسرائيل، ومن استغرب فليستغرب ما حدّث به –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– في البقرة والذئب قال الإمام ابن الملقن:" كلام البقرة والذئب الذي توقف النّاس عن الإقرار به حتى احتاج

(1) أخرج وكيع في كتاب الزهد، تحت: "بَابُ الْحَدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ"، برقم:56. وغيره كما مضى.
(2) رواه أحمد في مسند –ط الرسالة– برقم: 11092.وفيه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ وهو ضعيف.
(3) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (1/ 43/42).
(4) ينظر: الشافي في شرح مسند الشافعي (5/ 566/565).
(5) ينظر: فيض القدير (3/ ص:206/207).

أن يقول–صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: إن هذا يقر به أبو بكر وعمر، وناهيك بذلك فضيلةً لهما ورفعةً؛ لشهادته لهما الذي لا ينطق عن الهوى ، كما سلف، وذاك دال على قوة إيمانهما، وكان النّاس حديثي عهد في الإسلام، وهو من **عجائب بني إسرائيل**، وقد قال: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج" ومعناه: فيما صح عندكم، **ولا تتحرجوا من سماع عجائبهم، وقد كانت فيهم عجائب**".[1]

إن الذين انتهجوا في نقدهم الأخبار، بالاعتماد على غرابتها وما فيها من الأعاجيب منهج غير سديد، ويرده قوله–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "فَإِنَّكُمْ لاَ تَحَدَّثُونَ عَنْهُمْ بِشَيءٍ **إِلاَّ وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبَ مِنْهُ** ».[2]

وقد وردت أخبار وقصص صحيحة عن النّبيّ–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– نسبها لبَنِي إِسْرَائِيلَ وفيها من الغرائب والعجائب التي حصلت لهم، بل بعضها ذكره القرآن، فليس من صحة إذا نقدها من جهة مجرد غرابتها.

المطلب الرابع: الجمع بين حديث«حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» وما يعارضه.

إن أصح ما ورد وظاهره النهي عن سؤال بني إسرائيل ما أخرجه البخاري في صحيحه ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:« **لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلا تُكَذِّبُوهُمْ**، وَقُولُوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: 136] الآيَةَ»[3] تحت أبواب متعددة في كتابه منها: **بَابُ لاَ يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا**؛ ومنها: **بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ»**؛ ومنها: **بَابُ مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللَّهِ، بِالعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا**.

روي في معناه عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:« **لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ** عَنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَهْدُوكُمْ وَقَدْ ضَلُّوا فَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ أَوْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ

(1) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (15/ 233).

(2) رواه أحمد في مسند –ط الرسالة– برقم: 11092.وفيه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ وهو ضعيف.

(3) صحيح البخاري (6/ 20)برقم: 4485، وبرقم: 7362، وبرقم: 7542.

مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي».[1] وقال الهيثمي:"رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ بَعْضُهُ، وَفِيهِ جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ".[2]

وواضح من تبويب البخاري أن الحديث صريح في عدم السؤال عن بني إسرائيل، وليس عن الإخبار عنهم، ولذلك بوب باب "لاَ يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا". قال ابن بطال:" قال المهلب: وقوله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: (لا تصدقوا أهل الكتاب) حجة لمن لم يجز **شهادتهم**. وقوله: (ولا تكذبوهم) يعنى: فيما ادعوا من الكتاب ومن أخبارهم؛ مما يمكن أن يكون صدقًا أو كذبًا؛ لإخبار الله تعالى عنهم أنهم بدلوا الكتاب ليشتروا به ثمنًا قليلا، ومن كذب على الله فهو أحرى بالكذب في سائر حديثه".[3]

قال الحافظ ابن حجر:" قَوْلُهُ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ» أَيْ إِذَا كَانَ مَا يُخْبِرُونَكُمْ بِهِ مُحْتَمَلًا لِئَلَّا يَكُونَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صِدْقًا فَتُكَذِّبُوهُ أَوْ كَذِبًا فَتُصَدِّقُوهُ فَتَقَعُوا فِي الْحَرَجِ **وَلَمْ يَرِدِ النَّهْيُ عَن تكذيبهم فِيمَا ورد شرعنا بِخِلَافِهِ وَلَا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ فِيمَا وَرَدَ شَرْعُنَا بوفاقه** نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ".[4]

ولعل هذا الفرق بين السؤال والإخبار هو ما كان يذهب إليه ابن عبّاس حيث ورد عنه الإخبار عن بني إسرائيل، كما ورد عنه النهي عن مسائلتهم، حيث ورد عنه فيما رواه عنه الإمام البخاري بسنده قَالَ :" يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ – صلى الله عليه وسلم – أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللَّهِ ، تَقْرَءُونَهُ لَمْ يُشَبْ ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ ، فَقَالُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أَفَلاَ يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ ، وَلاَ وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلاً قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ ".[5] أو النهي محمول عن سؤالهم ما يتعلق بالشرائع، قال المهلب:" قوله –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–:« **لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ** عَنْ شَيْءٍ». إنما هو في الشرائع لا تسألوهم عن شرعهم فيما لا نعرفه من شرعنا لنعمل به؛ لأن شرعنا

(1) رواه الإمام أحمد برقم: 14672 وغيره ؛ وعلق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله : إسناده ضعيف لضعف مجالد : وهو ابن سعيد، وقد ورد موقوفا عن ابن مسعود كما هو في مصنف عبد الرزاق برقم:10162 وفيه حريث بن ظهير الكوفي قال فيه ابن حجر: مجهول.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (1/ 174).

(3) شرح صحيح البخاري لابن بطال (8/ 73).

(4) ينظر: فتح الباري لابن حجر (8/ 170).

(5) صحيح البخاري (3/ 181) برقم: 2685؛ وبرقم: 7363، وبرقم: 7522، وبرقم: 7523.

مكتف وما لا نص فيه عندنا ففي النظر والاستدلال ما يقوم الشرع منه. وأما سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا، وما جاء به نبينا-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-من الأخبار عن الأمم السالفة فلم ننه عنه".[1]

وبعض العلماء نقل الجمع بينهما، بأنّ النَّهي محمول قبل استقرار الأحكام الشرعية؛ قال الحافظ ابن حجر:" قَوْلُهُ: «وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» أَيْ لَا ضِيقَ عَلَيْكُمْ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمْ لِأَنَّهُ كَانَ تَقَدَّمَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّجْرُ عَنِ الْأَخْذِ عَنْهُمْ وَالنَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ ثُمَّ حَصَلَ التَّوَسُّعُ فِي ذَلِكَ وَكَأَنَّ النَّهْيَ وَقَعَ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْقَوَاعِدِ الدِّينِيَّةِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ ثُمَّ لَمَّا زَالَ الْمَحْذُورُ وَقَعَ الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ لِمَا فِي سَمَاعِ الْأَخْبَارِ الَّتِي كَانَتْ فِي زَمَانِهِمْ مِنَ الِاعْتِبَارِ وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا حَرَجَ لَا تَضِيقُ صُدُورُكُمْ بِمَا تَسْمَعُونَهُ عَنْهُمْ مِنَ الْأَعَاجِيبِ فَإِنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لَهُمْ كَثِيرًا ".[2]

ومع هذا لا نجد من قال أن حديث: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» منسوخ بما ظاهره التعارض بل أقر العلماء بالإذن في رواية ما لا يخالف الشريعة ومن باب أولى ما يوافقها؛ قال ابن تيمية:" غَالِبُ مَا يَرْوِيهِ إسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السدي الْكَبِيرُ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ: ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَنْقُلُ عَنْهُمْ مَا يَحْكُونَهُ مِنْ أَقَاوِيلِ أَهْلِ الْكِتَابِ **الَّتِي أَبَاحَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** حَيْثُ قَالَ: « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ وَلِهَذَا كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَدْ أَصَابَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ زَامِلَتَيْنِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَكَانَ يُحَدِّثُ مِنْهُمَا بِمَا فَهِمَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ **مِنْ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ** وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الإسرائيلية تُذْكَرُ لِلِاسْتِشْهَادِ لَا لِلِاعْتِقَادِ".[3]

وقال ابن كثير: "إِذَا تَقَرَّرَ جَوَازُ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا فَأَمَّا مَا يُعْلَمُ أَوْ يُظَنُّ بُطْلَانُهُ لِمُخَالَفَتِهِ الْحَقَّ الَّذِي بِأَيْدِينَا عَنِ الْمَعْصُومِ، فَذَاكَ مَتْرُوكٌ مَرْدُودٌ لَا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَعَ هَذَا كُلِّهِ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ رِوَايَتِهِ أَنْ تَعْتَقِدَ صِحَّتَهُ".[4] وجاء في تفسيره عند القسم الثالث من الإسرائيليات قوله:" مَا هُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، فَهُوَ

(1) شرح صحيح البخاري لابن بطال (10/ 391).

(2) ينظر: فتح الباري لابن حجر (6/ 498). وقيل غير ذلك.

(3) مجموع الفتاوى (13/ 366).

(4) البداية والنهاية ط إحياء التراث (2/ 158).

الْمَأْذُونُ فِي رِوَايَتِهِ، بِقَوْلِهِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ». وَهُوَ الَّذِي لَا يصدَّق وَلَا يُكَذَّبُ، لِقَوْلِهِ: «فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»."[1]

وبالتالي لا حرج على علماء التفسير وناقلي الأخبار فيما نقلوه عن بَنِي إِسْرَائِيلَ مما لا يخالف شرعنا، قال القاسمي:" "وأما ما كان إسرائيليا، وهو الذي أخذ جانبا وافرا من التنزيل العزيز، فقد تلقى السلف شرح قصصه، إما مما استفاض على الألسنة ودار من نبئهم، وإما من المشافهة عن الإسرائيليين الذين آمنوا. وهؤلاء كانوا تلقفوا أنباءها عن قادتهم. إذ الصحف كانت عزيزة لم تتبادلها الأيدي، ... ومع ذلك **فلا مغمز على مفسرينا الأقدمين في ذلك**، طابق أسفارهم أم لا، إذ لم يألوا جهدا في نشر العلم وإيضاح ما بلغهم وسمعوه؛ إما تحسينا للظن في رواة تلك الأنباء وأنهم لا يروون إلا الصحيح، وإما تعويلا على ما رواه الإمام أحمد والبخاريّ والترمذيّ عن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»".[2]

الخاتمة: تناولنا في هذا البحث ما يعد بابا في رواية الأخبار الإسرائيلية وهو حديث النّبيّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ».وبعد بيان تعدد طرقه وصحته، تناولنا ما ذكره العلماء من الشرح والفهم، ولهذا خلصنا إلى ما يلي:

-الأخبار الإسرائيلية على ثلاثة أقسام: ما يخالف شرعنا وهذا مردود، وما يوافق شرعنا وهذا مقبول، وما ليس فيه مخالفة ولا موافقة، فيجوز روايته ولا يلزم منه تصديق ولا تكذيب.

-إِنَّهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا يُبِيحُ اخْتِلَاقَ الْكَذِبِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ، ولكن والله أعلم وقوع الكذب في أخبارهم خاصة فيما رووه من الأعاجيب ليس له ضرر ولا أثر في شريعتنا فأخبارهم للعبرة فقط، سواء أكانت صدق أو كذب.

---

(1) تفسير ابن كثير ت سلامة (3/ 528).

(2) تفسير القاسمي محاسن التأويل (1/ 31).

-إن الذين انتهجوا في نقدهم الأخبار، بالاعتماد على نقد الإسناد منهج غير سديد، لأن لا سبيل لمعرفة السند إلى قائله، وإنما هو عن طريق البلاغ.

-إن الذين انتهجوا في نقدهم الأخبار، بالاعتماد على غرابتها وما فيها من الأعاجيب منهج غير سديد، ويرده ما ورد من الأحاديث الصحيحة في ذلك.

-لا حرج على علماء التفسير وناقلي الأخبار فيما نقلوه عن بَنِي إِسْرَائِيلَ مما لا يخالف شرعنا.

- إن الحملة الشرسة التي وقعت على الأخبار الإسرائيلية مما لا يخالف شرعنا، ونالت من بعض الرواة الثقات، لم تكن سديدة في فهم حديث رسول -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:«حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ».

قائمة المصادر والمراجع:

1- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)؛ ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: 739 هـ)؛ حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت؛ط: الأولى، 1408 هـ - 1988م.

2- الآداب للبيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)؛ اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه؛ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان؛ ط: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

3- الأدب لابن أبي شيبة ؛ أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ) ؛ المحقق: د. محمد رضا القهوجي؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية – لبنان؛ ط: الأولى، 1420هـ - 1999م.

4- الإسرائيليات في التفسير والحديث، الدكتور محمد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة-القاهرة- ط:1990م.

5- الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير، الدكتور رمزي نعناعة، نشر وتوزيع: دار القلم ودار الضياء، ط الأولى:1390هـ-1970م.

6- إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم؛ عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: 544هـ)؛ المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل؛ الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع-مصر- ط: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.

7- أهوال القبور؛ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ) ؛ المحقق: عاطف صابر شاهين؛ الناشر: دار الغد الجديد، المنصورة، مصر؛ ط: الأولى، 1426هـ-2005م.

8- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى 1408، هـ - 1988 م.

9- البعث ؛ أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: 316هـ) ؛ تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان؛ ط: الأولى، 1407 هـ - 1987 م

10- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة ؛أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: 520هـ) ؛حققه: د محمد حجي وآخرون؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان؛ ط: الثانية، 1408 هـ - 1988م .

11- تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ؛ أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: 233هـ) ؛المحقق: د. أحمد محمد نور سيف؛الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة؛ ط: الأولى، 1399 – 1979م.

12- تاريخ أسماء الثقات؛ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت: 385هـ) ؛ المحقق: صبحي السامرائي؛ الناشر: الدار السلفية – الكويت؛ ط: الأولى، 1404 – 1984م.

13- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)/المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف؛ الناشر: دار الغرب الإسلامي؛ ط: الأولى، 2003 م.

14- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا (ت: 1354هـ)،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب،سنة النشر: 1990 م.

15- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: الثانية 1420هـ - 1999م.

16- تفسير عبد الرزاق؛ أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ) ؛ الناشر: دار الكتب العلمية؛ دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده؛ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت؛ ط: الأولى، سنة 1419هـ.

17- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، ط: الأولى: 1406 – 1986م.

18- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت:463هـ) ؛ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري؛ الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب؛ عام النشر: 1387 هـ.

19-التمييز؛ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) ؛ المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي؛ الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية؛ ط: الثالثة: 1410هـ.

20-تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين للسمرقندي ؛ أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: 373هـ) ؛ حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي؛ الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت؛ط : الثالثة، 1421 هـ - 2000 م.

21-التوضيح لشرح الجامع الصحيح؛ ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ) ؛ المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث؛ الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا؛ ط: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

22-الثقات؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ) ؛طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية؛تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية؛ الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند؛ ط: الأولى، 1393 هـ- 1973م.

23-جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ) ؛المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي؛الناشر: عالم الكتب – بيروت؛ط: الثانية، 1407 – 1986م.

24-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه؛(صحيح البخاري) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي؛ المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر؛ الناشر: دار طوق النجاة؛ ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي؛ ط: الأولى، 1422هـ.

25-جامع بيان العلم وفضله؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ) ؛تحقيق: أبي الأشبال الزهيري؛ الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية؛ط: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

26-جزء فيه عوالي منتقاة من جزء أبي مسعود أحمد بن الفرات الرازيّ، أبو مسعود (ت: 258هـ) ، انتقاء الذهبي؛ ؛المحقق: أبو عمار عبد الله بن ضيف الله العامري الشمراني؛الناشر: دار الريان. الإمارات - الفجيرة [طبع مع منتقى من جزء ابن الفرات للعلائي) ؛الطبعة: الأولى 1413 هـ - 1992 م.

27-جزء من أحاديث ابن المقير عن شيوخه (مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده) ؛ علي بن الحسين بن علي بن منصور، أبو الحسن ابن المقير النجار (ت: 643هـ) ؛تحقيق: خلاف محمود عبد السميع؛الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان؛ط : الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

28-جزء من حديث الأوزاعي لابن حذلم؛ الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن سليمان بن أيوب بن عبد الله بن حذلم (ت: 347 هـ) ؛ تحقيق: أبو عبد الرحمن مسعد السعدني، شريف بن أبي العلا العدوي؛ الناشر: دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، جدة؛ ط: الأولى، 2000 م.

29-حديث هشام بن عمار؛هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السُّلمي، أبو الوليد الدمشقي المقرئ (ت: 245هـ) ؛المحقق: د. عبد الله بن وكيل الشيخ؛الناشر: دار إشبيليا – السعودية؛ ط: الأولى، 1419هـ - 1999م.

30-حلية الأولياء وطبقات الأصفياء؛ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: 430هـ) ؛ الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م .

31-الروض الداني(المعجم الصغير) ؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ) ؛المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير؛ الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان؛ ط: الأولى، 1405 – 1985.

32-الزهد لوكيع؛ أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (ت: 197هـ)؛ حققه وقدم له وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي؛ الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة؛ ط: الأولى، 1404 هـ - 1984 م.

33-الزهد؛ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(ت: 241هـ) ؛ وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين؛ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان؛ ط: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

34-سنن أبي داود؛ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني(ت: 275هـ) ؛ المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد؛ الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

35-سنن الترمذي؛محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ) ؛ تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر وجماعة من المحققين؛ الناشر: ط: مصطفى البابي الحلبي – مصر-ط: الثانية، 1395 هـ - 1975 م .

36-سنن الدارمي؛ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ)/تحقيق: حسين سليم أسد الداراني؛ الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية؛ط: الأولى، 1412 هـ - 2000 م.

37-السنن الكبرى؛ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: 303هـ)؛ حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي؛أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط؛قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي؛ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت؛ ط: الأولى، 1421 هـ - 2001.

38- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين؛أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: 233) ؛ المحقق: أحمد محمد نور سيف؛دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة؛ ط: الأولى، 1408هـ، 1988م.

39- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : 748هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ، 1405 هـ – 1985 م.

40- الشَّافِي فِيْ شَرْحِ مُسْنَد الشَّافِعِي لابْنِ الأَثِيْرِ؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ) ؛المحقق: أحمد بن سليمان – أبي تميم يَاسر بن إبراهيم؛الناشر: مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض – المملكة العربية السعودية؛ ط: الأولى، 1426 هـ – 2005 م.

41- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي؛ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: 418هـ)؛ تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي؛ الناشر: دار طيبة – السعودية؛ط : الثامنة، 1423هـ –2003م.

42- شرح صحيح البخارى لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت: 449هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، ط: الثانية، 1423هـ – 2003م.

43- شرح مشكل الآثار؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ) ؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ الناشر: مؤسسة الرسالة؛ط: الأولى – 1415 هـ، 1494 م.

44- شرح معاني الآثار؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت: 321هـ) ؛حققه وقدم له: (محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق)؛ الناشر: عالم الكتب؛ط : الأولى – 1414 هـ، 1994 م.

45- طرق حديث من كذب علي متعمدا؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)؛ المحقق: علي حسن علي عبد الحميد ، هشام إسماعيل السقا؛ الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار – عمان – الأردن؛ط : الأولى، 1410هـ.

46- العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: 385هـ) ؛تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي؛ الناشر: دار طيبة – الرياض؛ط: الأولى 1405 هـ – 1985 م.

47- العلم؛أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت: 234هـ) ؛المحقق: محمد ناصر الدين الألباني؛الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت؛ط: الثانية، 1403هـ – 1983م.

48-غاية المقصد في زوائد المسند؛أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807هـ) ؛المحقق: خلاف محمود عبد السميع؛الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان؛ط: الأولى، 1421 هـ - 2001 م .

49-فتح الباري شرح صحيح البخاري؛أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) ؛ الناشر : دار المعرفة - بيروت ، 1379هـ.

50-فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين؛ أبو سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش (ت: 414هـ) ؛ دراسة وتحقيق: طارق الطنطاوي؛الناشر: مكتبة القرآن، القاهرة.

51-الفوائد؛ أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت: 414هـ) ؛ المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي؛الناشر: مكتبة الرشد – الرياض؛ط: الأولى، 1412هـ.

52-فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (ت: 1031هـ) ؛ الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر؛ط : الأولى، 1356 هـ.

53-الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار؛أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ) ؛المحقق: كمال يوسف الحوت؛الناشر: مكتبة الرشد – الرياض؛ ط: الأولى، 1409هـ.

54-كتاب المعجم؛ عَبْد الخالق بْن أسد بْن ثابت، الفقيه أَبُو مُحَمَّد الدّمشقيّ الحنفيّ المحدِّث الأطْرابُلُسيّ الأصل (ت: 564هـ) ؛ المحقق: نبيل سعد الدين جرَّار؛ الناشر: دار البشائر الإسلامية؛ط: الأولى 1434 هـ - 2013 م.

55-كتاب من عاش بعد الموت؛أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت: 281هـ) ؛ المحقق: محمد حسام بيضون؛ الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت؛ط: الأولى، 1413هـ.

56-كشف الأستار عن زوائد البزار؛نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807هـ) ؛تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي؛ الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ؛ط: الأولى، 1399 هـ - 1979 م.

57-لسان الميزان؛أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) ؛ المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند؛ الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان؛ط: الثانية، 1390هـ -1971م.

58-اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، محمد فؤاد بن عبد الباقي (ت: 1388هـ)، الناشر: دار الحديث، القاهرة، بتاريخ: 1407 هـ - 1986 م.

59-مجلة المنار ، مجموعة من المؤلفين، محمد رشيد بن علي رضا (ت: 1354هـ) وغيره من كتاب المجلة.

60-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807هـ) ؛ المحقق: حسام الدين القدسي؛ الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة؛عام النشر: 1414 هـ، 1994 م.

61-مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ة، عام النشر: 1416هـ-1995م.

62-محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)،المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت، ط: الأولى - 1418 هـ.

63-المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص؛محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص (ت: 393هـ)؛ المحقق: نبيل سعد الدين جرار؛ الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر؛ط: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

64-المدخل إلى السنن الكبرى؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ) ؛المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ؛ الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

65-المراسيل؛ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ) ؛ المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني؛ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت؛ط: الأولى، 1397هـ.

66-مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (266هـ)؛ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ) ؛ الناشر: الدار العلمية – الهند.

67-مسند أبي يعلى؛أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثَنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: 307هـ) ؛المحقق: حسين سليم أسد؛الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق؛ط: الأولى، 1404 – 1984م.

68-مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ) ؛ المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون؛إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي؛الناشر: مؤسسة الرسالة؛ط: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

69-مسند الإمام الشافعي؛ الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: 204هـ) ؛رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (ت: 745هـ)/حققه: ماهر ياسين فحل؛الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت؛ط: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

70-مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار؛ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: 292هـ)؛المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وغيره؛ الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة؛ط: الأولى، (بدأت 1988م.

71-مسند الحميدي؛أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت: 219هـ) ؛حققه: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ؛ الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا؛ ط: الأولى، 1996م.

72-مسند الشاميين؛ سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)؛المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي؛ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت؛ط: الأولى، 1405 – 1984م.

73-مسند الشهاب؛ أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت: 454هـ) ؛ المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي؛ الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت؛ط: الثانية، 1407 – 1986م.

74-المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم؛ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: 430هـ)؛ المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي؛ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان؛ ط: الأولى، 1417هـ - 1996م.

75-مسند الموطأ للجوهري؛ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الغَافِقِيُّ، الجَوْهَرِيُّ المالكي(ت: 381هـ) ؛تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي بُو سريح؛الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت؛ط:الأولى، 1997 م.

76-المصنف؛أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ) ؛المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي؛الناشر: المجلس العلمي- الهند؛ط: المكتب الإسلامي بيروت؛ط: الثانية، 1403هـ.

77-معالم السنن؛أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: 388هـ) ؛الناشر: المطبعة العلمية – حلب؛ط: الأولى 1351 هـ - 1932 م.

78-معجم ابن الأعرابي؛أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: 340هـ)/تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني؛ الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية؛ط: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

79-المُعْجَمُ الكَبِير للطبراني؛سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ) ؛تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

80-المعجم لابن المقرئ؛ أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت: 381هـ)؛ تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد؛ الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع؛ط: الأولى، 1419 هـ - 1998م.

81-معرفة السنن والآثار؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)؛ المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي؛ الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، ...ط: الأولى، 1412هـ - 1991م.

82-مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: 728هـ)،الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،ط: 1490هـ/ 1980م.

83-المنتخب من مسند عبد بن حميد؛ أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي (الكَشّي) (ت: 249هـ) ؛ تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي؛ الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع؛ط: الثانية 1423هـ - 2002م.

84-منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، تأليف فهد بن عبد الرحمان بن سليمان الرومي، ط الثانية:1403هـ-1983م.

85-موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان؛ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت: 807هـ) ؛المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة؛ الناشر: دار الكتب العلمية.

86-ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)؛ تحقيق: علي محمد البجاوي؛الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان؛ط: الأولى، 1382 هـ - 1963م.

87-نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني؛ جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني؛ جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل؛ الناشر: دار ابن عباس، مصر؛ ط: الأولى، 1433 هـ - 2012م.